دراسة تدعو الحكومة إلى الاستفادة من التمويل الإسلامي

أثبتت دراسة اقتصادية حديثة في مجال توظيف الأموال في المصارف الإسلامية إلى أنه يمكن للدولة ممثلة بوزارة المالية أن تستفيد من أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية لتغطية بعض بنود الموازنة العامة للدولة، بحيث ترشد نفقات الدولة وتجزأ التكاليف، وإتاحة الفرص الاستثمارية لرؤوس الأموال المحلية أن تأخذ حقها من الاستثمار، وتقف الدولة من الاقتراض الخارجي الربوي المحرم شرعاً.

وحثت الحكومة اليمنية بأن تتجه إلى المصارف الإسلامية والاستفادة من التمويل الإسلامي في إنشاء المشاريع التي تقوم الدولة بتمويلها عن طريق الاقتراض الخارجي وذلك عن طريق إنشاء المحافظ الاستثمارية في البنوك الإسلامية وبضمانة البنك المركزي اليمني.

تقرير / أحمد الطيار

ودعت الدراسة التي أعدها الدكتور هاني عبد الله محمد صالح ونال بموجبها على رسالة الدكتوراه من السودان المصارف الإسلامية عامة والمصارف اليمنية خاصة بتوسيع نطاق تطبيق أساليب توظيف الأموال في جميع المجالات وعدم الاقتصار على مجالات محددة، نظراً لما في تطبيق هذه الأساليب من أهمية اقتصادية كبيرة، ولما فيها من دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير التمويل للمشاريع الكبيرة والعملاقة.

وقد خلص الباحث من خلال بحثه الميداني إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أكدت في نتائجها على شمولية الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان ومواكبتها للأحداث والمستجدات المعاصرة، وخاصة في مسائل الاقتصاد وقضايا التنمية.

داعية إلى أن تزيد من أساليب التوظيف مثل السلم والمساقاة والمزارعة، ودراسة تلك الصيغ دراسة مستفيضة والاستفادة من التجارب السابقة التي نهجتها المصارف الإسلامية في السودان الحبيب، وتوظيف الأموال بالسلم في القطاع الزراعي الذي سيحقق تنمية اقتصادية، ويحقق الأمن الغذائي في اليمن ويسد الفجوة الغذائية التي تهدد اليمن.

وبينت الدراسة أن المصارف الإسلامية هي المصارف التي تلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية في عموم معاملاتها المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة.

مشيرة إلى أن أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية هي الوسائل والعمليات الشرعية التي تستخدمها المصارف الإسلامية في استثمار وتنمية أموالها في مجالات عدة ومختلفة بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح والعوائد للمساهمين والمودعين فيها.

وأكدت الدراسة أن المضاربة المشتركة هي التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، وهي التي تتعدد فيها العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين سواء كان التعدد من أحد أطراف المضاربة أو من كليهما، وهي جائزة شرعاً بشرط عدم ضمان رأس المال فيها.

وانتهت الدراسة إلى أن التمويل بأساليب التوظيف في المصارف الإسلامية اليمنية ضعيف جداً مقارنة بالتمويل بالمرابحة للآمر بالشراء وذلك راجع إلى وجود المخاطر الكبيرة التي تحيط بهذا النوع من التمويل، وميول المصارف الإسلامية إلى ما يحقق أرباحاً سريعة وشبه مضمونة.

كما توصلت الى أنه يمكن للدولة أو لشركات المقاولات أن تستفيد من التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية وذلك في تنفيذ أعمال صيانة الطرق وهي مضاربة مأمونة كما بين الباحث ذلك وليست عرضة للخسارة.

واتضح من الدراسة أن المخاطر في التمويل بالمشاركة تتوزع بين البنك والشريك الآخر لأن كلاً منهما مساهم في رأس المال.

وتبين من الدراسة أن المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك جائزة شرعاً بالضوابط التي وضعها المجمع الفقهي، وهي من الصيغ التي تستخدمها المصارف الإسلامية، ولها أهمية اقتصادية وتحقق فوائد متعددة للبنك والعميل والمجتمع.

كما أثبتت الدراسة أن التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية من أنجح الأساليب الإسلامية التي تنمي الأموال، وتعمل على التنمية الاقتصادية، وتحافظ على ثروات المجتمع المسلم من التعرض للتبديد والانتهاء والركود.

وقالت أن المجالات المتنوعة للتمويل بالمشاركة كفيلة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والحد من البطالة إذا زادت المصارف الإسلامية من التمويل في هذه المجالات.

مضيفة أن جدوى المشاريع، والتدريب المستمر لليد العاملة في المصارف الإسلامية، وقيام المصارف بالتوسع في إنشاء شركات جديدة، والمتابعة المستمرة للمشاريع، والتنويع من الاستثمارات، والتقييم الدوري للعمليات الاستثمارية من أنجح الحلول للتغلب على مخاطر ومشاكل التمويل بالمشاركة والدفع للمصارف اليمنية بزيادة التمويل بالمشاركة.

مبينة أن من أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية التمويل بالمرابحة، وهي جائزة شرعاً بشرط أن يتملك البنك السلعة تملكاً حقيقاً، وأن يقبضها، وألا تتخذ حيلة على الربا، وألا يزداد الثمن بزيادة الأجل، وألا يقوم البنك بإلزام العميل قانونياً بإتمام الصفقة.

وفيما يخص التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء يستطيع أن يغطي مجالات عدة وقطاعات مختلفة مثل القطاع الحرفي والقطاع المهني والتجاري والزراعي والصناعي والإنشائي وغيرها.

اتضح من الدراسة أن التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء أكثر الصيغ الإسلامية التمويلية استخداماً في المصارف الإسلامية اليمنية وذلك لوجود المزايا الكبيرة التي لا توجد في غيرها من أساليب التوظيف.

تبين من الدراسة أن المصارف الإسلامية في اليمن توجهت نحو الاستصناع في مجال العقارات ونجحت فيه نجاحاً باهراً ولكنه ما زال محصوراً فيه ولم يتجه نحو المجالات الأخرى، وإذا خاضت فيها حققت تنمية اقتصادية كبيرة.

وتضيف : أن هناك معوقات ومخاطر داخلية وخارجية تحد من التوسع بالتمويل بالاستصناع، ويمكن للمصارف إيجاد الحلول للمشاكل والمعوقات التي تعيق من التمويل بالاستصناع في المصارف والتي بدورها تعيق من تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

كما أن التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية اليمنية ما زال محصوراً في العقارات وشيء يسير جداً لا يكاد يذكر في الصناعات والمواصلات، ويمكن تطوير هذا التمويل بدخوله في مجالات أخرى تعزز من أعمال المصارف الإسلامية.

مشيرة إلى اتجاه البنوك نحو الربح السريع، وغياب الاستقرار الاقتصادي وعدم وجود القضاء المستقل تكاد تكون أهم المشاكل المعيقة للمصارف الإسلامية في الانطلاق نحو الاستثمار بأساليب التوظيف في المجالات المختلفة.

وتشير إلى أنه يمكن للمصارف الإسلامية إيجاد حلول لتجنب المخاطر والمعوقات والمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية عند التمويل بأساليب التوظيف الإسلامي وتقوم بالتخفيف من هذه المخاطر وتفتيتها.

انتهت الدراسة إلى أن هناك أهمية اقتصادية كبيرة لأساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية، حيث تقوم بإنعاش الحركة الاقتصادية في البلد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والقضاء على البطالة، وتقلبات الأسعار، وعدم ركود السلع في الأسواق، وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية التي يستفيد منها المجتمع والدولة على حد سواء.

ومن خلال دراسة الباحث لأساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية وتطبيقها على المصارف الإسلامية في اليمن فقد أوصى الباحث المصارف الإسلامية بالالتزام بالأحكام الشرعية في جميع المعاملات المصرفية وترك التحايل على الربا، حتى يبارك الله عز وجل في هذه المعاملات، وتزيد ثقة الجماهير بالمصرفية الإسلامية الحديثة. التنوع في الأنشطة الاستثمارية، وفي التمويل بأساليب التوظيف المختلفة، وفي اختيار العملاء والتنوع الجغرافي وذلك لتحجيم المخاطر وتفتيتها، وتجنب المشاكل والمعوقات التي تحيط بالتمويل.

وحث على نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين المواطنين والقيام بالتشجيع والتحفيز لهم على الإيداع فيها، وتبيين الفائدة المرجوة في ذلك، والمساهمة في النشاط الاقتصادي القومي.

وقيام المعاهد المتخصصة بالتدريب والتأهيل الكافي والمستمر للعاملين بالمصارف الإسلامية وذلك بعقد الندوات والدورات التدريبية حتى يتم الإلمام الصحيح بكل الجوانب الفقهية والشرعية والتطبيقية الخاصة بأساليب التوظيف المختلفة.

داعيا الحكومات الإسلامية بالاتجاه إلى أسلمة النظام المصرفي بشكل عام لما فيه من مخرج للأمة من المآزق الاقتصادية التي تواجه العالم اليوم والجامعات والكليات المتخصصة بإدخال أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية وتطبيقها ضمن المقررات الجامعية خاصة في الكليات المتخصصة، وضمن مواد الثقافة الإسلامية للكليات غير المتخصصة .

أوصي الباحثين والمتخصصين بالاستمرار في كتابة البحوث الشرعية والتطبيقية لأعمال المصارف الإسلامية وتقييم الأعمال الاستثمارية فيها حتى تستمر في التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

وتكوين المحافظ الاستثمارية اللازمة والتي تساهم فيها البنوك والشركات العملاقة ورجال الأعمال، وتكون إدارتها مكونة من ممثلي كل البنوك مما يوجد خبرات متعددة تساهم بالآراء في قيادة العمل ومعالجات القصور في حينه، ثم المشاركة بهذه المحافظ في مشاريع الدولة التي تقوم بتغطية نفقاتها بالاقتراض من الخارج بالربا المحرم، فتكون قد دعمت التمويل الإسلامي، وأذهبت عن عاتقها الربا والارتهان للأجنبي.

إضافة إلى تكوين لجان متخصصة مختارة من جميع المصارف الإسلامية تقوم بدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف، ثم وضع الحلول المناسبة لها، ويمكن لهذه اللجان أن تستعين بالمتخصصين والباحثين في هذا المجال.

أوصي المصارف الإسلامية أن تقوم بإنشاء هيئة رقابية شرعية عليا مشتركة يكون أعضائها من العلماء الأتقياء والغيورين على دينهم وتكون بمثابة مرجعية فقهية لجميع البنوك الإسلامية في اليمن.

يوصي الباحث رجال الأعمال والشركات وأصحاب رؤوس الأموال أن يتجهوا إلى المصارف الإسلامية للإستثمار والإيداع فيها حتى يقوى عودها، ويتجهوا أيضاً لإنشاء مصارف إسلامية جديدة تزيد من التمويل الإسلامي وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وتشارك في إحداث تنمية اقتصادية في الوطن، وتكون داعمة للدولة في انتهاج النظام الاقتصادي الإسلامي.

تراجع الاستثمارات الزراعية خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 95,7%

خاص/الثورة

كشفت إحصائية حكومية عن تراجع الاستثمارات الزراعية خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م بنسبة ٩٥,٧٪ .

وذكرت الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن رأس المال الاستثماري المسجل في القطاع الزراعي خلال الفترة يناير – يونيو ٢٠١١م بلغ ١٤٢,٢ مليون ريال مقارنة مع ٣ مليارات و٣٣٠ مليون ريال خلال نفس الفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠١٠م .

ولفتت إلى تراجع عدد المشاريع المسجلة خلال النصف الأول من العام الجاري إلى مشروعين استثماريين مقابل ١٤ مشروعا خلال نفس الفترة من العام الفائت .

ويرى خبراء أن الأزمة السياسية وما رافقها من انعدام للمشتقات النفطية ، وارتفاع أسعارها كان لها الأثر الأكبر في تراجع الاستثمارات الزراعية .

تراجع عجز الحساب الرأسمالي والمالي في عام 2010م إلى 23 مليارا و615 مليون ريال

خاص/الثورة

تراجع عجز الحساب الرأسمالي والمالي في عام ٢٠١٠م إلى ٢٣ مليارا و ٦١٥مليون ريال وذلك من٦٢ مليارا و ٤٣٢مليون ريال في عام٢٠٠٩ م ، وبانخفاض يقدر ب ٣٨ مليارا و ٨١٧مليون ريال .

وحقق فائض الحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٦، نمواً كبيراً وصل في المتوسط إلى ٧١٪، وهو ما يمثل في المتوسط٥.١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة.

ارتفاع طفيف للودائع البنكية بنسبة 0,1%

خاص/ الثورة

سجلت الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية نهاية شهر يوليو٢٠١١م ارتفاعا طفيفا بلغ نسبته ٠,١٪ .

وقال البنك المركزي اليمني إن الودائع ارتفعت إلى ١٣٢١,٧ مليار ريال في يوليو٢٠١١م مقابل ١٣٢١ مليار ريال في يونيو٢٠١١م وبزيادة تبلغ ٠,٧ مليار ريال .

غير أن الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية شهدت انخفاضا كبيرا خلال الفترة المقابلة من العام المضي ،حيث تراجع بنحو ٢٠٥ مليارات ريال عما كانت عليه في يوليو٢٠١٠م والتي وصلت إلى ١٥٢٧ مليار ريال .

ويرجع خبراء مصرفيون تراجع الودائع إلى تخوف بعض المودعين من تأثير الأزمة السياسية على القطاع المصرفي ، وبالتالي فقد قاموا بسحب جزء من ودائعهم من البنوك .

196مليون ريال حجم الاستثمارات الهندية في الربع الثاني

خاص / الثورة

بلغ حجم الاستثمارات الهندية في اليمن خلال الربع الثاني من العام الجاري٢٠١١ م نحو ١٩٦ مليون ريال .

وقالت الهيئة العامة للاستثمار إن رأس المال الاستثماري للمشاريع الهندية يمثل١١.٤٥ ٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية ، ونحو ٢.٢١٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري الكلي المسجل خلال نفس الفترة .

وبحسب النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة فان فرص العمل المتوقع أن توفر المشاريع الهندية العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة .

مخاوف من تأخير انضمام اليمن إلى منظمة التجارة بسبب الأزمة السياسية

خاص/الثورة

●،، أبدى خبراء اقتصاد مخاوفهم من تأثير الأزمة السياسية في اليمن على مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، متوقعين تأخير قبول انضمام اليمن إلى المنظمة في حال استمرار الأزمة .

وتوقعت الحكومة انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية خلال العام الجاري٢٠١١ م بعد محادثات هامة أجرتها مع الدول المؤثرة في المنظمة واستكمال الوثائق المطلوبة .

وكان البنك الدولي قال في تقرير سابق إن اليمن تتطلع إلى التوصل إلى اتفاق يمنحها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبل نهاية عام ٢٠١٠م، وتهدف الحكومة اليمنية من خلال عضوية منظمة التجارة العالمية إلى تحسين الأداء في نمو التجارة والاستثمار وإلى الحد، في نهاية الأمر، من اعتمادها على قطاع النفط والغاز، وقد عقدت الحكومة اليمنية جلسة مباحثاتها السابعة مع منظمة التجارة العالمية في شهر يناير الماضي، ومن المقرر عقد اللقاء الثامن في النصف الثاني من عام٢٠١٠ م، وهو اللقاء الذي تأمل الحكومة اليمنية عبره اختتام مباحثات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

هذا التفاؤل ناجم عن النجاح الذي تحقق في مباحثات شهر أبريل ٢٠١٠م، والذي خلص إلى التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالإضافة إلى ذلك صادق البرلمان في أواخر شهر يوليو٢٠١٠ م على إصلاحات في تشريعات التجارة كان قد تم اشتراطها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتهدف هذه الحزمة من الإصلاحات إلى إدخال معايير منظمة التجارة العالمية في التشريعات المرتبطة بالتجارة، وتعتزم الحكومة اليمنية – علاوةً على ذلك – القيام بتحديث الاستراتيجية التشخيصية المتكاملة للتجارة، وهي دراسة تشخيصية أجريت في العام٢٠٠٣ م، وذلك بالتوازي مع الاستراتيجية التجارية الجديدة التي يجري إعدادها حالياً من قبل وزارة التجارة، ومن المتوقع تحديث الدراسة التشخيصية لتحديد الأولويات لتشجيع الاستثمار في القطاعات التي تعتبرها الحكومة ؟ قطاعات واعدة، ؟ الزراعة والثروة السمكية، والسياحة، والمعادن.

ارتفاع العرض النقدي في شهر يوليو2011م إلى تريليونين و210,2 مليار ريال

خاص/الثورة

●،، ارتفع العرض النقدي في شهر يوليو٢٠١١م إلى تريليونين و٢١٠,٢ مليار ريال مقابل تريليونين و١٦٢,٣ مليار ريال في شهر يونيو٢٠١١م .

وقال البنك المركزي اليمني أن العرض النقدي زاد بنحو ٤٧,٩ مليار ريال في شهر يوليو٢٠١١م وبنسبة ارتفاع ٢,٢٪ مقابل ١٪ في يونيو٢٠١١م .

غير أن العرض النقدي شهد انخفاضا مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٠م ، حيث انخفض بنحو ٤٩ مليار ريال .

وكان العرض النقدي قد بلغ تريليونين و٢٤٩,٢ مليار ريال في يوليو٢٠١٠م .

ويرجع البنك التغير في العرض النقدي إلى جملة من العوامل المؤثرة عليه ومنها صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي ، صافي المطالبات على الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي .